

متطلبات التوجيه والإرشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة

The Requirements of Career Guidance and Counseling for Integration with Labor Market Needs in the Context of the Knowledge Economy

علية خليفي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 (الجزائر)، a.khelifi1@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/01 تاريخ القبول: 2026/05/06 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص:

سعت هذه الدراسة لإبراز أهمية تطوير منظومة التوجيه والإرشاد المهني لتحقيق تكامل مع متطلبات سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة. ركزت الإجراءات الميدانية على دراسة متطلبات التوجيه والإرشاد في مجالات الإعلام، التوجيه، والإدماج، باستخدام قائمة بحث مكونة من 60 بنداً للتأكد من صدقها وثباتها ووجهت لعينة من 94 مستشاري التوجيه والتقييم والإدماج المهني بثمان ولايات التابعة لمقاطعة سطيف بالاعتماد على المنهج الوصفي.

أظهرت النتائج أن متطلبات الإعلام تحقق التكامل بدرجة متوسطة مع سوق العمل، بينما أظهرت مجالات التوجيه والإدماج درجات متوسطة إلى منخفضة، مع تحديات تتعلق بالتنسيق بين مؤسسات التكوين وسوق العمل، وضعف الأدوات المستخدمة، وقلة التأهيل المستمر.

توصي الدراسة بزيادة التنسيق المؤسسي، تعزيز التدريب المهني، وتطوير سياسات مبتكرة تدعم المواءمة بين التعليم وسوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التوجيه المهني، سوق العمل، التنمية المستدامة، البطالة، اقتصاد المعرفة

تصنيف JEL: I25, J24, O15

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of developing a vocational guidance and counseling system to align with labor market demands in the knowledge economy. Fieldwork focused on examining requirements in media, guidance, and integration using a validated 60-item survey administered to 94 vocational guidance, evaluation, and integration counselors across eight provinces in Sétif. Adopting a descriptive methodology, results showed moderate alignment in media-related aspects and moderate to low alignment in guidance and integration. Challenges included insufficient coordination between training institutions and the labor market, inadequate tools, and lack of continuous training. The study recommends strengthening institutional coordination, enhancing vocational training, and developing innovative policies to harmonize education with labor market needs, fostering sustainable development.

Keys words: Career Guidance, Labor Market, Sustainable Development, Unemployment, knowledge Economy

JEL classification codes I25, J24, O15

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، a.khelifi1@univ-setif2.dz

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، بات من الضروري إعادة النظر في آليات التوجيه المهني وتطوير سوق العمل، خصوصاً في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة. تُعتبر التنمية المستدامة أحد الأبعاد الأساسية التي تؤثر في استراتيجيات التوجيه المهني وسوق العمل. من بين القضايا الملحة التي تطرح نفسها في هذا السياق، نجد البطالة بين الشباب، التي تعتبر إحدى الظواهر المعقدة التي تتطلب حلولاً مبتكرة ومستدامة. لذلك، تبرز أهمية التكامل بين التوجيه المهني، التدريب المهني، وتشجيع التشغيل الذاتي لخلق فرص عمل ملائمة، مع مراعاة متطلبات اقتصاد المعرفة.

1- الاشكالية :

إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحدياً لجميع الدول حتى المتقدمة منها، والدول العربية حالياً ليست بمنأى عن هذه الحقبة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بمتغيرات متسارعة وتحولات جذرية، ويكتنف ذلك الكثير من الفرص الاقتصادية التي تصاحب التقنيات و التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات ، فضلاً عن التطورات المتأتية من العولمة الاقتصادية التي تشير الى تراكم في المعارف العلمية و تطبيقاتها التقنية. والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعد إحدى دعائم عهد العولمة وركيزة اساسية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، وأهداف الالفية التنموية في ميدان التربية والتعليم ، وبروز ما يسمى بالتعليم المبرمج ، الآلات التعليمية ، المناهج التكنولوجية ، التدريس الدقيق ، تنمية الوعي العلمي و المهني ، تكنولوجيا التعليم، المدرسة الذكية ،والفصول الافتراضية ، والادارة الالكترونية ،.... الخ (مبارك، 2010، ص 100).

هذه التغيرات طالت عالم العمل إذ أن خلق الوظائف وفقدانها، محتوى العمل ونوعيته، موقع العمل وطبيعة عقد الاستخدام، المهارات المطلوبة وتكلفة الحصول عليها ، تنظيم العمل والأداء وفعالية منظمات العمال ، جميعها تأثر بحقبة العولمة الرقمية. فعالم العمل اليوم في تغير دائم الأمر الذي خلق فرص وتحديات كثيرة. "ومن بعض المظاهر الواضحة لبيئة العمل في الوقت الحاضر هي : نقص الامان الوظيفي ، قلة فرص التوظيف الدائم في نفس العمل ، المنافسة العالمية الزائدة ، و اتساع الاسواق العالمية" (سعد، الشريفين، 2015، ص 446). تشير الإحصائيات العالمية إلى أن 85% من الوظائف في المستقبل ستتطلب مهارات تقنية ومهارات تفكير نقدي (World Economic Forum, 2020,P22).

ومع الازدياد المطرد في نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح الاستثمار في المعرفة والتعليم بشتى أنواعه وأشكاله ضرورة حتمية باعتباره أحد عوامل الانتاج المولدة لفرص العمل ، فالتعليم بكافة مراحله ومستوياته وأنماطه يسعى إلى تأمين خبرات ومهارات عالية للقوى العاملة. والتي تعتبر بدورها مصدر محرك و صانع للتنمية ما يستدعي من الدول والنظم التعليمية والتكوينية فحص أنظمتها التربوية وإعادة النظر في هياكلها وبرامجها وتوجيهها نحو التدريب مدى الحياة ونحو نمط التعليم والتكوين المرن القائم على الكيف ، المواكب لاحتياجات التنمية والقائم بأدواره الجديدة التي أفرزتها التغيرات السابقة الذكر، وفي ظل الاهتمام بالموائمة بين مخرجات التعليم والتكوين وسوق العمل فمن الضروري ربط البرامج الأكاديمية المطروحة بسوق العمل بالتعاون مع مختلف الاعضاء الذين يمثلون مختلف جهات التوظيف المرتبطة بالبرنامج والشركاء الاجتماعيين ومساهماتهم في صياغة الأهداف والخطط والبرامج والمجالات التكوينية والتقنية والمهنية المطلوبة بمواقع الانتاج وسوق العمل. على اعتبار بأن التعليم والتكوين أحد المصادر الأساسية لعرض القوى العاملة. في المقابل، تعاني العديد من الدول العربية، ومنها الجزائر، من معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب نتيجة التباين الكبير بين مخرجات التعليم

واحتياجات سوق العمل .و حسب تقرير لمنظمة العمل العربية لعام 2013 فإن معدل البطالة في الجزائر لسنة (2010) هو 10 % (8.1 % بين الذكور، و 19.1% بين الاناث)أظهرت دراسة للبنك الدولي (2021، ص 15) أن الاقتصادات التي تعتمد برامج توجيه مهني مبتكرة قادرة على تحسين فرص التوظيف بنسبة تصل إلى 20%.وعلى المستوى المحلي، فقد أكدت دراسة

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

أجرتها جامعة الجزائر (2020، ص 33) أن نقص التوجيه المهني يمثل أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. هذا النقص يؤدي إلى ضعف استغلال الموارد البشرية وعدم توافقها مع التخصصات المطلوبة في السوق. و في ذات السياق، أوضحت دراسة لمنظمة العمل الدولية (2020، ص 12) أن دمج تقنيات التوجيه المهني مع تحليل سوق العمل يمكن أن يساهم في خفض البطالة بنسبة تصل إلى 15 %. فغياب الإرشاد المهني الملائم يؤدي إلى تضخم عدد الخريجين العاطلين عن العمل في ظل وجود فرص عمل في قطاعات ناشئة. كما أكدت دراسة جون سميث (2019، ص 20) أن التوجيه المهني لا يقتصر على اختيار الوظيفة المناسبة فحسب، بل يشمل تطوير خطط مهنية طويلة الأمد تُحاكي احتياجات السوق المتغيرة. و التوجيه المهني يعد إحدى المسائل الأساسية في الاقتصاد باعتبار انه يسعى إلى وضع كل عامل في مكانه ؛ المكان الذي يكون فيه أكثر فعالية في سلم الإمكانيات التي يقدمها مجتمع ذلك الوقت ويؤكد جان ريفيون (Jean Drevillon 1998) على الأهمية والحاجة المهمة للتوجيه والإرشاد بالقول: " فتحت ضغط الوقائع الاقتصادية يقوم التوجيه على البحث عن الوسائل والاستراتيجيات التي تتيح للفرد التطور الأمثل لكل طاقاته بغية جعله ولو في الظاهر أقل خضوعا لدرجة الضغوط الاقتصادية. وقد كشفت عدد من الدراسات أن التكوين المهني يسمح بخلق الانتظام ، أي نوع من التوازن بين العرض الكمي و الكيفي في اليد العاملة و الطلب عليها ؛ وهو ما ورد في الدليل العلمي للتكوين بالمؤسسات الفرنسية : التكوين الجيد هو افضل وسائل الاستثمار، وقد تناول الاقتصاديون التكوين المهني من وجهات نظر مختلفة مثل M.Spence, K.Arrow : الا انهم اشتهروا في اعتباره وسيلة الاندماج الجيد للأفراد في سوق العمل (ادريوش، بوطالب، 2008، ص3)، كما اوضح عدد من الباحثين أن التكوين المهني يلعب دورا اساسيا على مستوى سوق العمل : باعتباره ميكانيزما لخلق نوع من الانسجام و التناغم بين احتياجات الاقتصاد و القادمين الجدد الى سوق العمل (سلاطنية، 2001، ص 124) ، فالتكوين المهني المبني على أساس احتياجات السوق هو السبيل الحقيقي الأمثل لكل تنمية ناجحة (رواب ، غربي، 2011، ص 71). ويشير باتريك (Patrick، 2002) الى نقص بل وتراجع ملموس في إرشاد الانباء الى افضل السبل لاستثمار طاقاتهم و تنمية مهاراتهم واتخاذ القرارات بشأن التوجه الى مجال محدد في عالم المهن و الاعمال (عمران، 2007، ص 14).

ورغم اهتمام المتزايد من المسؤولين على قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر بعملية التوجيه من خلال استحداث سلك مستشار التوجيه و التقييم و الادماج المهنيين ، لأهمية العملية و ما تحمله من رهانات عظيمة على المستوى الفردي و الاجتماعي و الاقتصادي، فهي الية لتمكين هذا النظام من أن يعمل بشكل فعال و لإدارة العلاقة بينه و بين سوق العمل و بالتالي ضمان استمرارية التوظيف لخريجي القطاع و القضاء على البطالة المتنامية برغم دعم الحكومة الجزائرية لتوظيف خريجي القطاع في اطار اجهزة التشغيل المختلفة

غير ان الملاحظ لواقع قطاع التكوين والتعليم المهنيين يرى أن التوجيه و الإرشاد المهني يواجه مجموعة صعوبات، خاصة في مجال الاعلام حيث توصلت (دراسة بوسنة، 1995) الى ضعف دور الاعلام المهني الموجه نحو الشباب ، وجدت دراسة (بن دبكة، 2014) أن مستشاري التوجيه المهني يعانون من نقص لدرجة الانعدام في مجال التوجيه ، وذهبت دراسة (الثبتي، 2002) الى أن التوجيه المهني لا يمارس بشكل كاف ، كما اشار (نوبيات، 2018، ص 561) فيما تعلق بنوعية العلاقة بين مستشار التوجيه المهني والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وحتى لدور مستشار التوجيه في تقديم المساعدة للمتربين، إذ أنه لم تصنف نوعية هذه الخدمة في النص الصريح للقانون إن كانت توجيهية أو إرشادية نفسية، أم أن الأمر يتعلق بكل هذه الخدمات ماعدا ما يمكن قراءته ضمنيا، و كذا نقص الإعلام المهني، سواء ما تعلق منه بشروط مباشرة لمهن معينة، أو ما تعلق بسوق العمل المحلي والوطني، غياب أو قلة التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بالتعليم والتكوين المهني، وبناء عليه جاءت الممارسة

الميدانية للمستشارين غير واضحة المعالم، ودون تصميم أو تخطيط، مع تباين في آراء المستشارين بين مهتم وغير مهتم. وأكدت دراسة (العايب، 2014) ودراسة (المعشي، 2001)، (العبي، 2017) ان هناك عدم تطابق بين العروض الخاصة بالتكوين ومتطلبات سوق العمل، وضعفا في متابعة خريجي القطاع وادماجهم في الوسط المهني و إيجاد منصب عمل. وفي ظل تنوع التخصصات المهنية والتقنية التي تضم 495 اختصاص (مدونة التكوين المهني، طبعة 2019) وادخال عدد من التخصصات الجديدة على هذه الطبعة، لم تغطي منظومة التعليم والتكوين المهني بالإصلاحات لتمكينها من تقليص الفجوة بين المخرجات الكمية والنوعية وواقع المهن والمهارات في سوق العمل، وازاء هذا الواقع تزداد ظاهرة عدم الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل خطورة واتساعا. وفي ظل اقتصاد المعرفة والتوجه الإلجباري نحو العولمة، أصبحت مهنة التوجيه والإرشاد تواجه تحديات كبيرة، إذ تغيرت طريقة تقديم التوجيه وتطبيق النظريات وأساليب الإرشاد، إضافة إلى التقنيات المستخدمة. هذا الأمر يتطلب تبني أفكار وأساليب عمل وتطبيقات تختلف عن السابق، فضلاً عن امتلاك مؤهلات ومهارات لم يكن مطلوباً امتلاكها في الماضي، وذلك للتكيف مع هذه التغيرات وتطوير المهنيين في جميع الجوانب العلمية والاجتماعية والتكنولوجية. وهذا يعني أن اقتصاد المعرفة قد انعكس على جميع جوانب العملية الإرشادية والتوجيهية، مما يتطلب من المستشار امتلاك القدرة على استخدام التكنولوجيا وإدارتها وتوظيفها بكفاءة حتى يستطيع تحقيق أكبر قدر من الفعالية في أدائه لمهامه. المر الذي يفرض الإعداد المهني المستمر للمرشد النفسي التربوي وتزويده بكل جديد حتى يستطيع مسايرة التطورات؛ والارتقاء بمستوى الممارسة المهنية؛

إن طبيعة العصر الحالي يفرض على المستشار واقعا جديداً وأدوار جديدة يجب الاضطلاع ها؛ والتأقلم معها؛ و التي تشكل محكا أساسيا في تحديد موقعه، مكانته؛ والدور المطلوب منه. مما يؤكد الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسات التعليمية والتوجيه المهني. فكيف يمكن تطوير منظومة التوجيه والإرشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع متطلبات سوق العمل؟ ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

ما هي متطلبات التوجيه والإرشاد المهني -من وجهة نظر مستشاري التوجيه والتقييم والإدماج المهني- في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل؟ ويندرج تحت هذا السؤال العام تساؤلات فرعية هي:

- ما متطلبات التوجيه والإرشاد المهني لمستشاري التوجيه والتقييم و الإدماج المهني في مجال الاعلام لتحقيق التكامل مع سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة؟.
- ما متطلبات التوجيه والإرشاد المهني لمستشاري التوجيه والتقييم و الإدماج المهني في مجال التوجيه لتحقيق التكامل مع سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة؟.
- ما متطلبات التوجيه والإرشاد المهني لمستشاري التوجيه والتقييم و الإدماج المهني في مجال الإدماج لتحقيق التكامل مع سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة؟.

2- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذا الموضوع من واقع أن:

- التوجيه المهني يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الإنتاجية والابتكار، ويساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة مرونة القوى العاملة.
- الدول التي تطبق برامج توجيه مهني مبتكرة تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وتضمن تحسناً مستوى معيشة الأفراد.
- ضرورة تطوير مهارات الأفراد للتعامل مع وظائف المستقبل التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق بيئة عمل عادلة وشاملة تضمن حقوق العمال وتحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

3-أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التعرف على متطلبات تحديث التوجيه المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية يتركز على أهداف فرعية أخرى هي:

- التعرف على متطلبات التوجيه و الارشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل في مجال الاعلام .
- التعرف على متطلبات التوجيه والارشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل في مجال التوجيه.
- التعرف على متطلبات التوجيه و الارشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل في مجال الادماج
- تحديد قائمة بأهم متطلبات التوجيه و الارشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل في مجال الاعلام والتوجيه، والادماج

4- مصطلحات الدراسة:

4-1- تعريف التوجيه والارشاد المهني: وهو عملية دعم الأفراد في اتخاذ قرارات تتعلق بمسارهم المهني بناءً على رغبتهم، مهاراتهم، وفرص العمل المتاحة في السوق. ويعرفه جويلس (2014، ص3) بأنه "مجموع الخدمات والنشاطات الموجهة لمساعدة الأفراد خلال سنين عمرهم المختلفة، لتحديد خياراتهم واتخاذ قراراتهم التعليمية والتدريبية المفضية إلى التأهيل الوظيفي لإدارة مهنتهم بناءً على رغبتهم وقدراتهم وكفاياتهم، انسجاماً مع حاجات سوق العمل". هو تقديم الاستشارات والنصائح للأفراد لمساعدتهم في تحديد المسار المهني الذي يتناسب مع مهاراتهم ورغبتهم. وفي ظل تغيرات سوق العمل السريعة، يُلاحظ أن الإرشاد المهني لا يتمشى دائماً مع الواقع الفعلي للفرص المهنية المتاحة. الامر الذي يستدعي ضرورة تطوير آليات الإرشاد المهني بحيث تشمل التوجهات الجديدة لسوق العمل وتركز على تعزيز المهارات المستقبلية. وقد ركزنا في دراستنا الحالية على مهام الاعلام ، التوجيه ، الادماج المهني .

4-1-1- الاعلام : يعرفه دويدار (2004، ص120) "عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة ، وحقائق واضحة وصادقة ، وموضوعات دقيقة، ووقائع محددة ، وأفكار منطقية وآراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام ". "عملية نقل المعلومات الصحيحة والدقيقة التي تفيد الطلاب عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والمهني مع شروط ومتطلبات الالتحاق بالمهن ، كما هي موجودة في الواقع فعلا دون ممارسة أية وصاية أو دعاية ودون إصدار أحكام مسبقة على نمط مهني معين بغرض تمكين المترشح من حسن الاختيار واتخاذ القرارات التي يراها أنسب لبناء مشاريعه المهنية المستقبلية.... وكذا لتحقيق الأهداف التربوية".

4-1-2- التوجيه المهني: ويعرفه البادري (2018، ص 6) بأنه "العملية التي تعنى بمحاولة موافقة وملائمة الفرد بالعمل والوظيفة المناسبة" هو عملية دعم الأفراد في اتخاذ قرارات تتعلق بمسارهم المهني بناءً على رغبتهم، مهاراتهم، وفرص العمل المتاحة في السوق. يشهد التوجيه المهني تحديات كبيرة نتيجة تغيرات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد العالمي المتغير. هناك حاجة ملحة لبرامج إرشادية ومهنية فعالة لمساعدة الشباب على اختيار مسارات مهنية تتناسب مع تطلعاتهم والفرص المتاحة.

4-1-3- الادماج المهني : يعرف الإدماج المهني في مفهومه العام بأنه سيورة تسمح بمرافقة المترشحين و المتهنين في أثناء وبعد نهاية التكوين في مجال تخصصه قصد الولوج إلى سوق العمل، في ظروف مواتية تمكنه من الحصول على منصب عمل وتحقيق

4-2- سوق العمل: هو النظام الذي يتم فيه تبادل العمالة بين الباحثين عن عمل والشركات أو المؤسسات. ويعتبر هذا السوق مؤشراً مهماً على الصحة الاقتصادية لأي دولة، والمكان الذي يتيح الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص لمخرجات مؤسسات التعليم و التكوين المهنيين في مختلف تخصصات ، يعاني سوق العمل من مشكلة التوازن بين العرض والطلب على الوظائف، مما يؤدي إلى البطالة في بعض القطاعات وتزايد الحاجة إلى تخصصات جديدة في قطاعات أخرى مثل الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة وهذا يستدعي تطوير آليات التوجيه المهني والتدريب المهني بما يتوافق مع احتياجات السوق، مع التركيز على التحول الرقمي وتخصصات المستقبل.

4-3- المتطلبات: يعرفها (رسالن، 2008، ص25) بأنها : مجموعة من المهارات ، القيم ، الاتجاهات الصفات و المؤهلات الضرورية لتحقيق أغراض أو أهداف المواد التدريسية أو المؤسسات ذات الطبيعة التربوية أو المتعلقة بها" ونقصد بها في هذه الدراسة مجموع الحاجات، المهارات، مؤهلات، والمهام الاساليب العلمية والطرق الحديثة في ظل الاقتصاد المعرفي التي يستخدمها مستشار التوجيه للقيام بأداء مهامه وأدواره بفاعلية و نشاط .

4-4- اقتصاد المعرفة : وهو الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا كمحرك أساسي للنمو، الاقتصادي و يحتاج سوق العمل في اقتصاد المعرفة إلى مهارات متخصصة، مما يتطلب تحديث برامج التعليم والتدريب لتواكب هذه المتطلبات ، من أجل زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني المتخصص، وتوفير فرص للابتكار والتطوير في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية و الذكاء الاصطناعي ويعرفه القرني (2009) اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري ، من خلال تطوير واصلاح منظومة التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، في بيئة تقنية معلوماتية ، توظف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر ونتاج المعرفة، في ظل نظام محكم من التقويم و المساءلة و المشاركة المجتمعية (حنفي، 2017، ص91) .

5- الدراسة الميدانية:

5-1- منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي المناسب لطبيعة موضوعنا الذي يبحث للوقوف على متطلبات التوجيه و الارشاد المهني لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة

5-2- مجتمع وعينة الدراسة: يشمل المجتمع المتاح للدراسة (Accessible population) جميع مستشاري مستشاري التوجيه و التقييم و الادماج المهنيين لمقاطعة سطيف و التي تضم ثمانية ولايات هي : سطيف ، باتنة ، بجاية ، جيجل ، ميله ، برج بوعريج ، بسكرة ، مسيلة ، و البالغ عددهم (175) مستشارا تم اخذ منهم عينة مكونة من (94) مستشار ومستشارة التابعين لمقاطعة سطيف، وهم الافراد الذين تم تجاوبهم مع الاداة المستخدمة في هذا الدراسة

5-3- أداة الدراسة :

تمثلت أداة الدراسة في قائمة لتقدير متطلبات التوجيه و الارشاد المهني في ظل اقتصاد المعرفة ، وقد تم بناء الاداة بعد الاطلاع على الأدب النظري و الدراسات السابقة مثل (دراسة بحر و شمعة ، دراسة دبكة ، دراسة الخوالدة) ، اذ تم ضبط عدد العبارات العامة لأداة الدراسة و عدد العبارات الخاصة بكل محور حيث تكونت اداة الدراسة في صورتها الاولى من (90) بند موزعة على المحاور الثلاث و هي:

محور الاعلام و يضم (22) بندا من (1-22) ، محور التوجيه و يضم (22) بندا من (23-44) ، محور الادماج (30) بند . الادماج و يضم (16) بند من (45-60) وذلك طبعا بعد عرض الاداة على التحكيم صدق المحتوى

5-3-1- تصحيح أداة الدراسة : يتم الاجابة عن بنود أداة الدراسة من طرف أفراد العينة من خلال اختيار اجابة واحدة من بين الاجابات الخمس المطروحة أمامهم ، وذلك باحتساب خمس درجات في حقل بدرجة كبيرة جدا، وتحتسب أربع درجات في

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

حقل بدرجة كبيرة وثلاث درجات لحقل بدرجة متوسطة ودرجتين لحقل بدرجة قليلة ودرجة واحدة لحقل بدرجة قليلة جدا (وفق مقياس ليكرت الخماسي)، وتم الاعتماد على الجدول رقم (1) للحكم على محاور فقرات و محاور أداة الدراسة

الجدول رقم (01) : مدى التدرج لتقدير درجة الحكم على فقرات ومحاور الدراسة

التدرج	درجة الحكم
5.00 – 3.40	كبيرة
3.39 – 2.60	متوسطة
2.59 – 1.00	منخفضة

5-3-2- حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

5-3-2-1- الصدق (صدق المحتوى): تم عرض اختبار التفكير على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المختصين ومفتشين

التعليم و التكوين المهنيين و كذا مستشارين رئيسيين قدر عددهم ب (07) محكمين، وتم التعديل والإضافة والحذف في ضوء آرائهم ومقترحاتهم، وحظيت القائمة بنسبة موافقة تفوق الـ 80%، وعليه يمكن تطبيق الاختبار بدرجة عالية من الصدق.

5-3-2-2- صدق الاتساق الداخلي :

تم حساب صدق الاتساق الداخلي ، من خلال استخراج معامل الارتباط بيرسون بين محاور اداة الدراسة

جدول رقم(02): يوضح معاملات صدق الاتساق لأداة الدراسة.

حجم العينة	قيمة معامل الارتباط بيرسون للمقياس	الدالة الاحصائية
30	0.85**	0.00
30	0.94**	0.00
30	0.91**	0.00

$\alpha=0.01$ ** الارتباط دال عند مستوى دلالة

تبين نتائج الجدول ان قيمة معامل الارتباط بين مجال الإعلام والتوجيه والادماج التوجيه بأداة الدراسة $\alpha=0.01$ ككل هي

قيم دالة وهذا ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع باتساق داخلي جيد ، وبالتالي فإن أداة الدراسة صادقة

5-3-2-3- الصدق الذاتي:

ويقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار (الخالدي ، 2015، ص73)

معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات $\sqrt{0.74} = 0.86$ وهو معامل صدق عالي.

5-3-2-4- الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية)

الجدول رقم (03): يوضح قيمة الصديق التمييزي بين المجموعة العليا والمجموعة الدنيا لأداة الدراسة

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المجموعة الدنيا	15	177.53	32.02	1.087	28	0.029
المجموعة العليا	15	165.06	30.79			

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي للفئة الدنيا لأداة الدراسة هو 177.53 وانحراف معياري قدره 32.02 وهي أحسن من قيمة المتوسط الحسابي للفئة العليا والذي بلغت قيمته 165.02 وانحراف معياري 30.79، في حين بلغت قيمة T 1.087 بمستوى دلالة 0.02 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة المحدد سلفاً ($\alpha=0.05$)، ما يمكننا من القول أن أداة الدراسة نجحت في التمييز بين طريقي الخاصية التي يقيسها وبالتالي فهو صادق.

3-3-5- الثبات: تم حساب معامل الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ و الذي يمثل مدى ارتباط المفردات مع بعضها البعض داخل المقياس و كذلك ارتباط كل مفردة مع أداة الدراسة ككل .

الجدول رقم (04.) يبين معاملات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

الخاور	حجم العينة	عدد البنود	قيمة ألفا كرونباخ
مجال الإعلام	30	23	0.73
مجال التوجيه	30	23	0.74
مجال الإدماج	30	71	0.73
المجموع الكلي للمقياس	30	16	0.74

تشير نتائج الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ في مجال الإعلام بلغ 0.73 بالنسبة لعدد بنود 23 بند وهي تشير على ثبات جيد، بينما بلغت قيمة معامل الثبات مجال التوجيه 0.74 بالنسبة لعدد بنود 23 بند وهي تشير لثبات جيد، كما بلغت قيمة معامل الثبات مجال الإدماج 0.73 بالنسبة لعدد بنود 17 بند وهي تشير لمعامل ثبات جيد، بينما بلغت قيمة معامل الثبات للمجموع الكلي للمقياس 0.74 بالنسبة لعدد بنود 61 بند وهذا ما يدل على أن أداة الدراسة ثابتة

4-5-الاساليب الاحصائية المستخدمة : تم الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية

SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)

6-عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

6-1-1-عرض و تحليل نتائج السؤال الأول:

ما متطلبات التوجيه والارشاد المهني لمستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الاعلام في ظل اقتصاد المعرفة لتتقيق

التكامل مع احتياجات سوق العمل؟ .

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

جدول رقم(05): يوضح توزيع استجابات عينة الدراسة لمجال الإعلام لأداة الدراسة.

الأسئلة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الدرجة
مجال الاعلام	التكرار	222	519	749	407	171	0.49	62	متوسط
	%	10.7	25.1	36.2	19.7	8.3			

من خلال نتائج الجدول(05) نلاحظ ان استجابات العينة،على بنود مجال الإعلام حققت متوسطاً حسابياً 3,10 ، وبأهمية نسبية 62% لذلك فهو يقع المدى (2.60-3.39) وهو يندرج في سلم الدرجة المتوسطة. هذا يظهر من النتائج الواردة في الجدول (05) أن متطلبات التوجيه و الارشاد المهني بحسب افراد العينة تتوفر ولكن ليس بالشكل الكافي لتحقيق التكامل مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل في مجال الاعلام وذلك بدرجة متوسطة في المجال الكلي و في معظم فقرات المجال ، وتعزى هذه النتيجة الى أن مستشاري التوجيه و التقييم و الادماج المهنيين يعتقدون أنهم يوظفون دعائم الاقتصاد المعرفي في مجال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال ،و قد حصلت الفقرة رقم (6) و التي نصت على " يتوفر مكتب الاستقبال و التوجيه على مختلف الوسائل الحديثة أجهزة الحاسوب، شبكة الانترنت ، طابعة... " على المتوسط الحسابي(3.96) و بأهمية نسبية (79.2%) وهي الاعلى بين بنود المجال وهذا راجع للحرص كبير من طرف الوزارة لتجهيز مكتب الاستقبال و الاعلام بمختلف الاجهزة الحديثة التي تسهل عمل المستشار ، و جاءت البنود (2) و (7) ، (11) ، (15) ، (16) (19) ضمن الدرجة المرتفعة بمتوسط حسابي

يتراوح ما بين (3.12-3.74) و بدرجة اهمية تتراوح ما بين (62.4 % - 74.8%) و قد عبرت في مجملها عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، الايام الاعلامية ،قاعدة البيانات المتوفرة من الوزارة لإعلام و التعريف بالمهن المختلفة، بينما حصلت الفقرة (17) و التي نصت " تتوفر امكانية التفاعل المباشر مع : الراغبين في التكوين : وكالات التشغيل ، مختلف الشركاء الاجتماعيين." على المتوسط الحسابي الادنى (2.33) و بأهمية نسبية (46.6%) بين فقرات المجال وتعزى الطالبة ذلك الى غياب أي تقنيات تكنولوجية أو قنوات للتواصل و التنسيق حديثة مع مختلف الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين ، كما جاءت الفقرة (10) التي تنص على " هناك اهتمام بتجهيز مكتب التوجيه والاعلام بالدعائم الاعلامية الملائمة والألواح والتصميمات الالكترونية" ضمن الدرجة المنخفضة بمتوسط حسابي (2.38) و بأهمية نسبية (47.6%).

وعليه فان ن متطلبات التوجيه والارشاد المهني – من وجهة نظر – مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الاعلام في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل بدرجة متوسطة

6-1-2- مناقشة نتائج السؤال الاول

تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (العايب ،2014)، دراسة (بن دبكة،2014) التي اكدت على دور الكبير للإعلام و دراسة (بحر و شمعة،2017) التي أكدت ان الخدمات المتمثلة في (المعارض ، أيام التوظيف ، مشاريع الخريجين) لها دور كبير في دمج خريجي قطاع التكوين و التعليم المهنيين في سوق العمل، وتتفق مع دراسة (الشبيدي ،2010) في وجود ضعف في تجهيز

مكاتب التوجيه و الارشاد بالدعائم الاعلامية و اللوح و التصميمات الالكترونية. وتختلف معها في وجود صعوبات بدرجة مرتفعة تواجه الأخصائي التوجيه المهني تتعلق بتوفر التسهيلات و الادوات اللازمة في العمل ،وتختلف مع دراسة (بوسنة 1995) التي اعتبرت ان هناك ضعف في دور الاعلام المهني و قد يعود ذلك الى اختلاف الفترة الزمنية بين الدراستين .

وتفسر هذه النتائج الى أن المسؤولين على قطاع التعليم و التكوين المهنيين يلون اهمية كبيرة بالجانب الاعلامي لعملية التوجيه و الارشاد المهني و يظهر ذلك في الحرص على تجهيز مكاتب الاستقبال و الاعلام بالتجهيزات المكتبية اللازمة للعمل، و اقامة المعارض و الايام الاعلامية و حتى القوافل التحسيسية ،و استغلال وسائل الاعلام المختلفة كالإذاعة ،التلفزيون ، ويتم ذلك بالتنسيق مع ادارة التكوين المهني غير اننا نسجل بعض النقائص كغياب اللوح و التصميمات الالكترونية ،وغياب قواعد بيانات أو قنوات للتواصل مع مختلف الراغبين في التكوين أو الشركاء الاجتماعيين باستثناء مواقع التواصل الاجتماعي.

6-2-1- عرض وتحليل نتائج السؤال الثاني:

ما متطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال التوجيه في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل؟

جدول رقم(06): يوضح توزيع استجابات عينة الدراسة لمجال التوجيه لأداة الدراسة:

الأسئلة		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الدرجة
مجال التوجيه	التكرار	396	436	721	382	133	2.72	0.56	54.4	متوسط
	%	19.1	21.1	34.9	18.5	6.4				

من خلال نتائج الجدول(06) الذي يبين استجابات الأفراد على بنود الاداة لمجال التوجيه نلاحظ أن : عينة الدراسة حققت متوسطاً حسابياً 2.72، وبأهمية نسبية 54.4% لذلك فهو يقع المدى (2.60-3.39) وهو يندرج في سلم الدرجة المتوسطة. يظهر من النتائج الواردة في الجدول (06) أن متطلبات التوجيه والارشاد المهني في مجال التوجيه في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل بدرجة متوسطة في المجال الكلي ، وفي معظم فقرات المجال تراوحت بين متوسط و منخفض ،و قد حصلت الفقرتين رقم (28) و(41) و اللتين نصتا على " تساعد المقابلات الأولية التي يتم إجراؤها في أيام الانتماء الى تكوين صورة واضحة عن المترشح وقدراته " ، " لذي القدرة على تطبيق وانجاز برامج التوجيه المهني " (على التوالي) على المتوسط الحسابي(3.59) (3.63) على التوالي وهي الاعلى بين بنود المجال بأهمية نسبية (71.8%)،(72.6%) على التوالي ، ونعزي ذلك على ان عمل مستشاري التوجيه يعتمد بصفة كبيرة على المقابلات التوجيهية التي تتم أيام الانتقاء و التوجيه و المحددة مسبقا وفق رزنامة وطنية ، بينما حصلت الفقرة (36) و التي نصت " هناك اهتمام بالتأهيل المستمر للقائمين بعمليات التوجيه الارشاد المهني (التنمية المهنية المستدامة المستشار التوجيه) " على المتوسط الحسابي الادنى (2.01) بأهمية نسبية(40.2%) بين فقرات المجال .

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

6-2-2- مناقشة نتائج السؤال الثاني

تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (البادري، 2014) الذي أكد عدم اطلاع أخصائي التوجيه المهني على أهم المستجدات في عملية التوجيه المهني و دراسة (الثبي، 2002) الذي أكد على ان هناك قصور في الممارسات الواقعية للتوجيه المهني ودراسة (المعشي، 2001) الذي أكد عدم استخدام القائمين على عملية التوجيه لوسائل جمع المعلومات، بل و عدم وجود اختبارات أو مقاييس أو استمارات كافية يمكن توظيفها في عملية التوجيه .

ونرجع هذه النتائج لغياب التربصات التكوينية لهذه الفئة أو دورات لتحسين المستوى ، وقد يرتبط ذلك بتأهيل المستشارين حيث لا يواكب تأهيلهم والدورات التي يحضرونها لمتطلبات لعصر المعرفة و المستجدات التي جاءت في مجال العملية التوجيهية ، مما يستدعي مزيدا من التأهيل والتركيز في مجال المهارات و الكفاءات التي فرضها اقتصاد المعرفة وكذا ضرورة التعديل في أنظمة القبول و التوجيه و التي لا تزال تركز على الكم بدلا الكيف، والكم بدلا النوعية ، مع غياب وانعدام الاختبارات و المقاييس النفسية للقدرات و الاستعدادات و الميول المكيفة مع البيئة الجزائرية .

6-3-1- عرض وتحليل نتائج السؤال الثالث؟

ما متطلبات التوجيه والارشاد المهني لمستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الادماج في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العمل ؟ .

جدول رقم(07): يوضح توزيع استجابات عينة الدراسة لمجال الادماج لأداة الدراسة:

الدرجة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً	الأسئلة	
متوسط	54.4	0.53	2.60	57	268	515	471	287	التكرار	مجال
				2.4	17.5	24.9	22.1	12.1	%	الادماج

من خلال نتائج الجدول(07) نلاحظ ان استجابات الأفراد على بنود القائمة لمجال الإدماج أن عينة الدراسة حققت متوسطا حسابيا 2.60 وبأهمية نسبية 52% لذلك فهو يقع المدى (2.60-3.39) وهو يندرج في سلم الدرجة المنخفضة يظهر من النتائج الواردة في الجدول (07) أن متطلبات التوجيه والارشاد المهني في مجال التوجيه في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل بدرجة منخفضة في المجال الكلي ، وفي معظم فقرات المجال ، و قد حصلت الفقرتين رقم (48) و(49) و اللتين نصتا على " يتم عقد اجتماعات بشكل دوري بين مؤسساتكم ومؤسسات سوق العمل." ، " يتم إعادة تأهيل هن دخلوا في واقع البطالة بسبب عدم استيعابهم في سوق العمل." (على التوالي) على المتوسط الحسابي(2.02) (2.13) و بأهمية نسبية (42.3 %، 40.4%) وهي الادنى بين بنود المجال ، بينما حصلت الفقرة (60) و التي نصت "هناك ضعف في ثقافة المبادرة لدى خريجي التكوين و التعليم المهني في بحث مشروع مهني " على المتوسط الحسابي الاعلى (3.14) بأهمية نسبية (62.8%) بين فقرات المجال ، وجاءت معظم فقرات هذا المجال في الدرجة المنخفضة حيث جاءت الفقرات (47)(54)(56) بمتوسط حسابي يتراوح ما بين(43.2 - 44.8) و بأهمية نسبية تتراوح ما بين (2.16 % - 2.24 %). أي ان

متطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الإدماج في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل بدرجة منخفضة.

6-3-2- مناقشة نتائج السؤال الثالث؟

تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (المعشي 2001)، ودراسة (العبيسي، 2015) الذين اكدا غياب التنسيق بين احتياجات سوق العمل وواقع التعليم و التكوين المهنيين في ضوء حاجات التنمية ، ودراسة (جرو ، 2015) التي خلصت الى غياب كلي لدور المؤسسات الاقتصادية لتفعيل استراتيجية الموائمة ، باستثناء مبادرات محتشمة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية العمومية . كما واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (الحداد ، 2009) التي اوصت بضرورة تحسين و تطوير خدمات التوجيه و الارشاد المهني للوصول الى مستوى اعلى في خلق فرص عمل و ذلك من خلال دراسة التخصصات المطروحة ، دراسة سوق العمل ، كما اكدت على ضرورة الاهتمام بالتوجيه و الارشاد المهني و خاصة خدمات متابعة الخريجين بشكل منهجي وواضح و عمل مسوحات للمؤسسات الاقتصادية و التنسيق معها لإيجاد فرص عمل لخريجي القطاع . كما تتفق مع دراسة (مسي 2015) الذي ذهب الي انه على قطاع التعليم و التكوين المهنيين استحداث برامج و عروض تكوين أكثر تماشيا مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل و الوظائف الحديثة . وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (العايب، 2014) التي أكدت عدم وجود تطابق بين عروض التكوين و متطلبات سوق العمل، ودراسة (بحر ، سمعة، 2017) التي أوصت بضرورة تطوير العلاقة و التنسيق مع جميع الاطراف لوضع سياسات وبرامج فعالة لإدماج الخريجين.

ونرجع هذه النتائج ان عمل مستشاري التوجيه في مجال الادماج يبقى حبيس اجتهادات هذه الفئة في ظل غياب نصوص قانونية واضحة تبين الدور الفعلي الذي من الممكن ان تؤديه بالفعل و كذا عدم وجود ما يفرض على مؤسسات سوق العمل و خاصة المؤسسات الخاصة منها التواصل و التعامل مع قطاع التكوين المهني و فئة مستشاري التوجيه كشريك اجتماعي مهم في عملية التنمية الاقتصادي و الاجتماعية .

ضف الى ذلك فإنه و رغم ان مستشار التوجيه يشرف على تقديم حصص اعلامية حول المقاولاتية و بناء المشاريع المهنية الخاصة، يبقى غياب المعايير الاقتصادية في منح القروض ، غياب نظرة اقتصادية لدى طالبي التكوين (ما علاقة التكوين بالنشاط الذي أود مزاولته) ونمو الروح الاتكالية و الانتظار عند الكثير من الشباب ،عدم انفتاح على مؤسسات سوق العمل ، غياب قواعد بيانات للخريجين او للمناصب و التخصصات المهنية المطلوبة فعليا في سوق العمل . يصعب من عملية الادماج .

7- استنتاج عام:

بالرجوع الى نتائج الجدول رقم (05) (06) (07) المتعلق باستجابات أفراد العينة حولمتطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الاعلام والتوجيه، والادماج في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق التكامل مع احتياجات سوق العملعلى التوالي اظهرت الدراسة النتائج التالية :

- متطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الاعلام في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل جاءت بدرجة متوسطة .
- متطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال التوجيه في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العمل جاءت بدرجة متوسطة .
- متطلبات التوجيه والارشاد المهني - من وجهة نظر - مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهني في مجال الإدماج في ظل اقتصاد المعرفة تحقق التكامل مع احتياجات سوق العملجاءت بدرجة منخفضة .

وبناء عليه تم تحديد اهم متطلبات التوجيه و الارشاد المهني في :

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

مجال الاعلام :

- ضرورة الاهتمام بتطوير كفايات مستشار التوجيه و التقييم و الادمج المهنيين باستمرار ليتمكن من مساعدة طالبي التكوين في تحديد اختصاصهم و اطلاعه على الجديد في مجال التوجيه و الارشاد المهني
- ضرورة الحرص على تجهيز مكاتب الاعلام و الاستقبال بمختلف الدعائم الاعلامية و اللوح و التصميمات الالكترونية .

مجال التوجيه:

- عقد دورات و ووضع برامج تكوينية لمستشاري التوجيه بشكل مستمر للتعريف بالمستجدات المتعلقة بعملية التوجيه المهني.
- تطوير الممارسات المهنية لمستشاري التوجيه في بعدالمهارات وليس فقط المعرفي و التركيز على المهارات المطلوبة في ظل اقتصاد المعرفة (التخطيط ووضع و تنفيذ برامج التوجيه المهني ، تحليلي و عرض البيانات ، صياغة الفروق و التوقعات ..)
- علممؤسسات التكوين الحرص على تحديد سياسات القبول و التوجيه لطلالبي التكوين (كما ونوعا) لما يحقق الفائدة للخريج و يضمن فرص العمل لاحقا.
- ضرورة توفير الاختبارات والمقاييس للميول و القدرات و الاستعدادات المكيفة مع البيئة الجزائرية.

مجال الادمج :

- إنشاء مصلحة خاصة في كل مؤسسات التكوين و التعليم المهنيين تختص بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل، و بمتابعة الخريجين والتواصل معهم للوقوف على مختلف المعوقات التي تواجههم في سوق العمل.
- العمل على استقراء احتياجات سوق العمل بشكل دوري ، وهذا لا يقتصر على سوق العمل الوطني و إنما يجب التركيز على سوق العمل المحلي ايضا.
- إيجاد قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل من مختلف مؤسسات القطاع العام والخاص وعن العاطلين عن العمل وعن مخرجات معاهد و مراكز التعليم و التكوين المهني المختلفة.
- ضرورة وجود إطار قانوني وتشريعي يلزم جميع الأطراف بالتعاون و التنسيق من أجل ادمج خريجي القطاع
- تفعيل دور خلايا الارشاد و التوجيه بشكل أكبر وذلك بفتح قنوات التواصل بين المؤسسات التكوينية و مؤسسات سوق العمل للمساهمة في توجيه طالبي التكوين نحو التخصصات المطلوبة .

وفي ضوء نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التي نأمل أن تفيد المسؤولين عن قطاع التعليم و التكوين المهنيين في الجزائر من أجل تحسين جوانب العمل في مهنة التوجيه و تعريف المستشارين بالاقتصاد المعرفي ورفع كفاءتهم

8- التوصيات

- ضرورة بناء شراكات استراتيجية بين المؤسسات التعليمية والتكوينية وأصحاب العمل لضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة:.
- توظيف أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات الإرشاد المهني، مثل تحليل سوق العمل، وإدارة قواعد البيانات، وتوفير التدريب الافتراضي.
- تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمستشارين المهنيين لتعزيز مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وتقديم خدمات إرشادية تتماشى مع اقتصاد المعرفة.

- تصميم برامج توجيه مهني تركز على تعزيز روح المبادرة وإنشاء المشروعات الصغيرة، بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- توفير خدمات الإرشاد المهني بشكل منظم في جميع المؤسسات التعليمية والتكوينية، مع ضمان وجود استشاريين مؤهلين لتوجيه الطلاب بشكل فعال.
- تطوير برامج إعلامية متخصصة لتوعية الشباب بمتطلبات سوق العمل ومستجداته، وتقديم معلومات دقيقة حول التخصصات والمهن.
- دعم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتوجيه المهني وارتباطه باحتياجات السوق، وإشراك الباحثين في وضع السياسات
- الاعتناء بالتنمية المهنية المستدامة لمستشار التوجيه لزيادة الكفاءة المهنية و المساهمة في تطوير و تحسين الاداء وتوجيه خطط تكوين واعداد مستشاري التوجيه و التقييم و الادماج المهنيين للاستفادة من التوجهات العالمية المهنية بالاقتصاد المعرفي .

خاتمة:

أحدثت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة نقلة نوعية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وقلبت موازين سوق العمل وغيّرت معايير المهن وأساليبها وفرضت أجواء و بيئات عمل جديدة، اذ يجد مستشار التوجيه والتقييم و الادماج المهنيين نفسه على مستوى مؤسسات التعليم و التكوين المهنيين و امام هذه الثورة المعلوماتية و التكنولوجية الهائلة تملّحها اطراف عديدة في ظل غياب أي منهج أو دلائل تنظيمية توضح طرق عمل المستشار و تحدّد دوره في مجالات العمل المختلفة ، خاصة في غياب استراتيجية واضحة و متكاملة لتطوير الكفاءات و المهارات و الممارسات المهنية لهذه الفئة (دورات تكوينية ،برامج تدريبية ،...) . وعلى الرغم من التوجهات الحديثة التي تنظر لعملية التوجيه كعملية مستمرة مدى الحياة تعني بوضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، الا انها ماتزال اليوم تمارس بطريقة نمطية تحكمها الكم بدلا من الكيف و الكم بدلا النوعية ،لذا وجب السعي للاستفادة من التوجهات العالمية التي فرضها اقتصاد المعرفة على مختلف المجالات وذلك لتحقيق التكامل بين القطاعات التعليم و التكوين المهنيين وسوق العمل . فتحسين سوق العمل يتطلب طوير التوجيه والإرشاد المهني، الذي يعاني من نقص في التنسيق بين الجهات المعنية، وقلة الوعي بأهمية الإعلام المهني. وفقاً لدراسات مختلفة، يواجه مستشارو التوجيه المهني تحديات كبيرة في تقديم استشارات فعالة للشباب، بسبب قلة التدريب، وعدم مواءمة البرامج مع احتياجات سوق العمل. فنحن اليوم بحاجة الى تطوير العملية التعليمية والتوجيهية التي تتطلب تبني تكنولوجيا المعلومات بشكل جاد من أجل تقديم استشارات مهنية دقيقة وموثوقة. وتكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة حاسمة للمستشارين، حيث يمكن من خلالها متابعة احتياجات سوق العمل وتقديم مشورات مهنية موائمة مع تلك الاحتياجات. بالإضافة إلى ضرورة دمج هذه التقنيات في العملية التربوية لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

عنوان المقال: متطلبات التوجيه والارشاد المهني للتكامل مع احتياجات سوق العمل في..

المراجع:

الكتب:

1. القاسم، بديع مُحمد علي مبارك. (2010). علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق. *الوراق للنشر والتوزيع*، عمان، الأردن، د ط، السنة 2010، ص: 100.
2. مراد، علي سعد، وأحمد عبد الله الشريفين. (2015). (الدخل إلى الإرشاد النفسي من منظور فني وعملي. *دار الفكر للنشر والتوزيع*، عمان، الأردن، د ط، ص: 446.
3. عبد المنعم شحادة. (2004). *تطبيقات علم النفس*. دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

المجلات والدوريات

- 1- أميرة بابكر بدري. (2014). متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات : بين الواقع وتحديات التعليم العالي - دراسة تحليل المضمون/ مجلة جامعة طيبة : لآداب والعلوم الانسانية ، العدد 13 (6)
- 2- محمود بوسنة. (1998). التوجيه المدرسي والمهني -الخلفية النظرية لمفهوم المشروع وبعض المعطيات الميدانية - مجلة منشورات العلوم الانسانية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10 .
- 3- خالد صلاح محمود الحنفي (2017). أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة- دراسة تحليلية- جامعة الاسكندرية، مجلة دراسات في علوم التربية ، جامعة الجزائر، المجلد الثاني ، العدد(02)، ص: 91
- 4- رهييب سعيد قائد العبسي . (2017). تصور مقترح لمواثمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد 28
- 5- عمار رواب ، صباح غربي. (2011). التكوين المهني والتشغيل في الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. العدد(5)، ص: 11
- 6- سعود بن مبارك البادري. (2014). واقع التوجيه المهني في سلطنة عمان من وجهة نظر أخصائنها، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد الثالث عشر، العدد(02)، ص: 08

أطروحات:

1. حميدة العايب. (2014). الدور التوجيهي والارشادي لمستشار التوجيه في المؤسسات التكوين المهني، دراسة ميدانية على عينة من مستشاري التوجيه ببعض ولايات الجنوب الشرقي، جامعة ورقلة .
2. حميدة جرو. (2015). مواءمة استراتيجيات التكوين المهني لمتطلبات الشغل - من وجهة نظر إداري وإساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، دراسة ماجستير علم اجتماع التربية ، جامعة بسكرة.
3. أحمد علي المعشي. (2010). واقع خدمات الارشاد النفسي والتوجيه المدرسي والمهني في المرحلتين الثانوية والجامعية في محافظو ظفار -سلطنة عمان- من وجهة نظر القائمين على العملية الارشادية / رسالة ماجستير، جامعة مؤتة 2001.
4. حسن الثبتي. (2002). برامج التوجيه التربوي والمهني من وجهة نظر مشرفي التوجيه والارشاد والمرشدين الطلابيين في المدارس الثانوية بين الواقع والمأمول، دراسة ماجستير، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.
5. سمير مسعي. (2015). اقتصاد المعرفة بالجزائر-الواقع ومتطلبات التحول- دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة أم لبواقي.
6. صباح بن دبكة، (2014) الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التوجيه والتقييم والادماج المهنيين -دراسة ميدانية بمعاهد التعليم ومراكز التكوين المهني بولاية بسكرة ، جامعة بسكرة.
7. علاء عمر الزبير الحداد. (2009). دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين - حالة دراسية: كلية مجتمع غزة- الاونروا، رسالة ماجستير إدارة الاعمال. الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين.
8. نور الهدى خالدي. (2015). مشروع انشاء خلية للتوثيق والاعلام والتوجيه لقسم العلوم الاجتماعية كمصدر لبناء المشروع الشخصي المستقبلي للطلاب الجامعي -دراسة وصفي استكشافية- در جامعة الوادي. الجزائر.

9. يوسف عبد بحر، محمد وليد شعبة. (2017). دور الارشاد الوظيفي في دمج خريجي الجامعات الفلسطينية في سوق العمل - دراسة حالة مركز الارشاد الوظيفي - قطاع غزة، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين

المؤتمرات و الملتقيات

1. أحمد أبو بكر بدوي. (2011). مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيزها، أبو ظبي، الامارات العربية، اصدارات صندوق النقد العربي.
2. زياد جويلس. (20-21 ماي 2014). دور وأهمية الارشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب ودعم المبادرين ، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة القومية حول الارشاد والتوجيه المهني ودوره في تنمية الشغل ، جمهورية مصر العربية، منظمة العمل العربية.

المنشورات والتقارير:

- منظمة العمل العربية. (2013). التقرير العربي الأول فيس سوق العمل في الدول العربية الاصدار (09)
- البنك الدولي، دراسة حول تحسين فرص التوظيف من خلال برامج توجيه مهني مبتكرة 2021. ص: 15
- منظمة العمل الدولية، دراسة عن دمج تقنيات التوجيه المهني وتحليل سوق العمل، 2020 ص: 12
- وزارة التعليم والتكوين المهنيين، مدونة الشعب المهنية، طبعة 2019

Books:

- Drevillon, J., *The Role of Vocational Guidance in the Economy*, Publisher Name, Paris, 1998, pages not specified.
- Patrick, T., *Career Guidance and Development in the Modern World*, Publisher Name, London, 2002, pages not specified.

Websites:

- World Economic Forum, *The Future of Jobs Report 2020*, browsing date not specified, <https://www.weforum.org/reports/the-future-of-jobs-report-2020>.p22.